

WO/GA/51/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 30 يوليو 2019

## الجمعية العامة للويبو

الدورة الحادية والخمسون (الدورة العادية الرابعة والعشرون)  
جنيف، من 30 سبتمبر إلى 9 أكتوبر 2019

### تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

من إعداد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

1. تحتوي هذه الوثيقة على "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" (اللجنة الاستشارية)، وهو معروض على لجنة الويبو للبرنامج والميزانية (لجنة الميزانية) في دورتها الثلاثين (من 8 إلى 12 يوليو 2019).
2. وترد أية قرارات للجنة بشأن تلك الوثيقة في "قائمة القرارات التي اتخذتها لجنة البرنامج والميزانية" (الوثيقة A/59/7).

[تلي ذلك الوثيقة WO/PBC/30/2]

## لجنة البرنامج والميزانية

### الدورة الثلاثون

جنيف، من 8 إلى 12 يوليو 2019

### تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

من إعداد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

1. تحتوي هذه الوثيقة على "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" (اللجنة الاستشارية)، الذي أعدته اللجنة الاستشارية وغطت فيه الفترة من 6 يوليو 2018 إلى 14 يونيو 2019.

2. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة:

3. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علماً بتقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (الوثيقة WO/PBC/30/2).

[يلي ذلك تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة]

التقرير السنوي  
للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة  
عن الفترة من 6 يوليو 2018 إلى 14 يونيو 2019  
[2 يوليو 2019]

## المحتويات

3	.....	مقدمة	أولا.
3	.....	الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل	ثانيا.
4	.....	المسائل المستعرضة	ثالثا.
4	.....	الرقابة الداخلية	ألف.
7	.....	المراجعة الخارجية للحسابات	باء.
8	.....	التقارير المالية	جيم.
8	.....	إدارة المخاطر والضوابط الداخلية	دال.
9	.....	تنفيذ توصيات الرقابة	هاء.
9	.....	الأخلاقيات وأمين المظالم	واو.
10	.....	مسائل أخرى	زاي.
12	.....	ملاحظات ختامية	رابعا.

## أولاً. مقدمة

1. تُقدّم لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية) - وفقاً لاختصاصاتها - تقريراً سنوياً إلى لجنة البرنامج والميزانية (لجنة الميزانية) وإلى الجمعية العامة للويبو.
2. وأُنشئت اللجنة الاستشارية في 2005. وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للويبو وللجنة الميزانية، كما أنها تضطلع بدور لجنة خبراء استشارية مستقلة، وتهدف إلى مساعدة الجمعية ولجنة البرنامج في ممارسة مسؤولياتها الرقابية.
3. ويغطي هذا التقرير الفترة من 6 يوليو 2018 إلى 14 يونيو 2019. ويُقدّم القسم الثاني منه لمحة عامة عن الدورات الفصلية للجنة الاستشارية وتشكيلها وأساليب عملها. ويُقدّم القسم الثالث تفاصيل المسائل التي استعرضتها اللجنة الاستشارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

## ثانياً. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل

### الدورات الفصلية

4. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة الاستشارية أربع جلسات فصلية: في الفترة من 15 إلى 19 أكتوبر 2018 (الدورة الخمسون)؛ ومن 4 إلى 7 ديسمبر 2018 (الدورة الحادية والخمسون)؛ ومن 19 إلى 22 مارس 2019 (الدورة الثانية والخمسون)؛ ومن 11 إلى 14 يونيو 2019 (الدورة الثالثة والخمسون). وتُعقد اللجنة الاستشارية، وفقاً لاختصاصاتها، اجتماعاً إعلامياً مع ممثلي الدول الأعضاء عقب انتهاء كل دورة، وتُنشر تقارير دوراتها على موقع الويبو الإلكتروني.

### تشكيل اللجنة الاستشارية وإجراء اختيار الأعضاء الجدد

5. تتألف اللجنة الاستشارية من سبعة أعضاء مُختارين من مجموعات الويبو الجغرافية، ويعملون بصفتهم الشخصية وبشكل مستقل عن الدول الأعضاء. وانتُخبت اللجنة الاستشارية في دورتها الحادية والخمسين المعقودة في ديسمبر 2018، وفقاً لاختصاصاتها ونظامها الداخلي، السيدة ماريا فيسين ميلبورن في منصب الرئيسة، والسيدة تاتيانا فاسيليفا في منصب نائبة الرئيسة.
6. ووفقاً لعملية الاختيار الواردة في الفقرة 28 من الوثيقة WO/GA/39/13، تتألف اللجنة الاستشارية حالياً من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- السيدة ماريا فيسين ميلبورن، رئيسة (مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي)؛
- والسيدة تاتيانا فاسيليفا، نائبة رئيسة (مجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية)؛
- والسيد غابور آمون (مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق)؛
- والسيد موكيش آريا (المجموعة الآسيوية)؛
- والسيد إغبرت كالنتناخ (المجموعة باء)؛
- والسيد عثمان شريف (المجموعة الأفريقية)؛
- والسيد زانغ لونغ (الصين).

ولا يزال التشكيل الحالي للجنة يعكس التوازن والمزج المناسب للمهارات والتخصصات والخبرات.

7. وبما أن ولاية العضوين الممثلين لكل من مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق والمجموعة باء ستنتفضي في 31 يناير 2020، تُشرع العمل بعملية الاختيار الواردة في الفقرة 28 من الوثيقة WO/GA/39/13.
8. وفي الدورة الثانية والخمسين، أبلغ أمين هيئة التحكيم اللجنة بأن إعلان الشغور قد أسفر عن تلقي 157 طلباً، اعتُبر 78 طلباً منها مؤهلاً، أي أنها تستوفي المتطلبات الأساسية. واستناداً إلى مصفوفة تقييم تم الاتفاق عليها مسبقاً مع هيئة التحكيم، استعرضت اللجنة هذه الطلبات الـ 78 وصنفتها، وسلطت الضوء على 13 مرشحاً لديهم أكبر عدد من الدرجات.
9. ووفقاً للعملية السارية، شملت الطلبات المقدمة إلى اللجنة لتقييمها مرشحين من المجموعات الإقليمية الممثلة بالفعل في اللجنة والذين من غير المرجح أن يتم اختيارهم. وترى اللجنة أن التركيز على الطلبات المقدمة من المجموعات ذات الأولوية، أي تلك المجموعات التي لم تعد ممثلة في اللجنة، من شأنه أن يحسن كفاءة العملية. وتدرك اللجنة أن أي تغييرات إجرائية ستطلب مراجعة عملية الاختيار وتناوب أعضاء اللجنة الاستشارية على النحو الوارد في الوثيقة WO/GA/39/13. ومن ثم، تود اللجنة الإشارة إلى هذه المسألة في مرحلة مبكرة لتنظر فيها الدول الأعضاء قبل عملية الاختيار التالية.

### أساليب العمل

10. ليست اللجنة هيئة تنفيذية، وإنما تقوم بإسداء المشورة من خلال تعاونها مع المدير العام للويبو وغيره من كبار المديرين، مثل مدير شعبة الرقابة الداخلية، ورئيسة مكتب الويبو بشأن الأخلاقيات، وأمين المظالم، ومراجع الحسابات الخارجي. وتستند تلك المشورة أساساً إلى التقارير والمعلومات التي تُقدم إليها. وتجري اللجنة أيضاً مداولات داخلية بشأن المسائل ذات الصلة قبل أن تتوصل إلى استنتاجاتها.
11. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة إحاطات بشأن قطاع القضايا العالمية وقطاع التنمية. وقدمت هذه الاجتماعات مع كبار مديري البرامج وفرقهم نظرة عامة وشاملة عن وظائف الويبو وأنشطتها الموضوعية، وأتاحت للجنة استيعاب سياق مسؤولياتها الرقابية والاستشارية على نحو أحسن.

### ثالثاً. المسائل المستعرضة

#### ألف. الرقابة الداخلية

##### خطة الرقابة الداخلية ونتائج خطة العمل

12. استعرضت اللجنة في دورتها الحادية والخمسين مع مدير شعبة الرقابة الداخلية خطة العمل السنوية للرقابة المقترحة لعام 2019 وكانت راضية عن المنهجية المطبقة القائمة على المخاطر. وتضمنت خطة العمل السنوية لعام 2019 خمس عمليات تدقيق داخلية وثلاث عمليات تقييمات وعمليات من عمليات التدقيق والتقييم المشتركة. وخلال الدورة الثانية والخمسين، أبلغت الشعبة اللجنة أنه بناءً على طلب الإدارة، تمت إضافة مراجعة لمشروع المقاصة التجريبي لمعاهدة البراءات إلى خطة العمل، إذ يهدف هذا المشروع إلى تحسين إدارة النقد وتقليل التعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية فيما يتعلق برسوم معاهدة البراءات، واعتبرت اللجنة أن المراجعة مهمة للغاية ورحبت بإدراجها في خطة العمل.
13. وناقشت اللجنة في كل دورة من دوراتها تقرير نشاط شعبة الرقابة الداخلية عن الفترة السابقة مع مدير شعبة الرقابة الداخلية. وتود اللجنة أن تعرب عن ارتياحها للتقدم الذي أحرزته شعبة الرقابة الداخلية في تنفيذ خطط عملها.

### التقرير السنوي لشعبة الرقابة الداخلية

14. استعرضت اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين مشروع التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية، الذي يشمل الفترة من 1 يوليو 2018 إلى 30 يونيو 2019. وتوافق اللجنة على رأي مراجع الحسابات الخارجي الذي مفاده أنه من المستحسن أن توائم شعبة الرقابة الداخلية الفترة المشمولة بالتقرير مع فترة خطة العمل السنوية (من 1 يناير إلى 31 ديسمبر). ولن يضمن ذلك تطابق عمليات التخطيط وإعداد التقارير فحسب، بل سيسهم في تمهيد السبيل لإصدار بيان سنوي بشأن الرقابة الداخلية أيضاً.

#### موظفو شعبة الرقابة الداخلية

15. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت شعبة الرقابة الداخلية العديد من الوظائف الشاغرة والتي طال أمدها في بعض الأحيان. إذ إن منصب رئيس قسم التدقيق الداخلي ظل شاغراً منذ يونيو 2017 إلى غاية يوليو 2018. وسيظل منصب كبير المدققين الداخليين شاغراً إلى غاية أغسطس 2019. ولاحظت اللجنة بقلق طول فترة عملية التوظيف في هذه الحالات وتأثيرها على قدرة الرقابة. ومع ذلك، أقرت اللجنة بالجهود الخاصة التي بذلتها شعبة الرقابة الداخلية لتحقيق النتائج المتوخاة على الرغم من قيود التوظيف هذه.

#### مساعد شعبة الرقابة الداخلية

16. يتم توفير الدعم الإداري لوظيفة التدقيق من قبل مساعد في مستوى G4. وأصبح هذا المنصب شاغراً في ديسمبر 2018. وترى اللجنة أن مستوى الوظيفة الحالي قد لا يكون كافياً لاستقطاب الموظفين المؤهلين لهذه المهمة البالغة الحساسية والحفاظ عليهم في المنصب. ولذلك، تدعم اللجنة نية مدير شعبة الرقابة الداخلية بإعادة توزيع الواجبات المتعلقة بالتدقيق على منصب آخر داخل شعبة الرقابة الداخلية والسعي إلى ترقية المنصب المذكور إلى المستوى المناسب.

17. وناقشت اللجنة مع مدير شعبة الرقابة الداخلية مسألة إعداد ميزانية الشعبة وشجعت المدير على مراعاة الحاجة المتزايدة إلى الاستعانة بالمستشارين الخارجيين عندما يحول تضارب المصالح دون قيام شعبة الرقابة الداخلية بإجراء بعض التحقيقات.

#### التدقيق الداخلي

18. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة الاستشارية، جنباً إلى جنب مع شعبة الرقابة الداخلية والإدارة، خمسة تقارير للتدقيق الداخلي:

- التدقيق في الأنظمة الأمنية لتنفيذ المادي (IA 2018-04)
- التدقيق في محفظة التخطيط للموارد المؤسسية (IA 2018-03)
- التدقيق في الصناديق الاستثنائية التي تديرها الويبو (IA 2018-05)
- التدقيق في مشروع المقاصة التجريبي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (IA 2018-06)
- التدقيق في تنفيذ استراتيجية تأمين المعلومات (IA 2018-06)

19. ونُشرت تقارير التدقيق في محفظة التخطيط للموارد المؤسسية، والصناديق الاستثنائية التي تديرها الويبو، ومشروع المقاصة التجريبي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات بنصّها الكامل على موقع الويبو الإلكتروني.

20. وأشارت اللجنة بارتياح إلى موافقة الإدارة على النتائج وقبولها بالتوصيات في جميع الحالات.

### التقييم

21. أحاطت اللجنة علماً، في دورتها الثانية والخمسين، بصور نسخة محدثة من دليل التقييم، بهدف جعله في متناول جمهور يتجاوز خبراء التقييم. ورحبت اللجنة بالتعديلات المدخلة، التي سلّطت الضوء على جملة أمور من بينها، العوامل الرئيسية التي تفضي إلى نجاح عمليات التقييم، ووضحت استخدام نتائج التقييم.

22. واستعرضت اللجنة أيضاً اختصاصات استعراض الجودة الخارجي لوظيفة التقييم، وهي عملية يجب القيام بها كل خمس سنوات وفقاً لميثاق الرقابة الداخلية. واقترحت اللجنة إدراج مسألة سهولة استخدام منتجات التقييم في الجوانب التي سيتم النظر فيها.

23. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة الاستشارية، بالاشتراك مع شعبة الرقابة الداخلية والإدارة، أربعة تقارير للتقييم:

- تقييم البرنامج 18: الملكية الفكرية والتحديات العالمية (EVAL 2017-03)
- تقييم تنمية الكفاءات والمهارات في مجال الملكية الفكرية (EVAL 2017-05)
- تقييم البرنامج التجريبي بشأن التطوير المهني والوظيفي (EVAL 2018-01)
- التقرير التجميعي لاستعراض التقييم بشأن منتجات الويبو التقييمية (EVAL 2018-03)

24. ونُشرت كافة تقارير التقييم بنصّها الكامل على موقع الويبو الإلكتروني.

### التحقيق

25. قام مدير شعبة الرقابة الداخلية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الرقابة الداخلية، بإطلاع اللجنة في كل دورة من دوراتها على حالة قضايا التحقيق وعددها، مع تقديم تفصيل للشكاوى الواردة والشكاوى المثبتة حسب فئة سوء السلوك.

26. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت هناك 14 حالة تحقيق مفتوحة، من بينها ثلاث حالات قيد التقييم الأولي، ودخلت ثلثي حالات أخرى مرحلة التحقيق الكامل. وتم تسجيل معظم هذه الحالات المعلقة في عامي 2018 و 2019. ووفقاً لميثاق الرقابة الداخلية، وفي الحالات التي تنطوي على تضارب محتمل في المصالح من قبل شعبة الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة كل حالة بالتفصيل وقدمت المشورة إلى مدير شعبة الرقابة الداخلية والموظفين الآخرين.

27. وإذ أعربت اللجنة عن ارتياحها إزاء التوقيت الإجمالي الذي تناولت فيه الشعبة الشكاوى واستكملت التحقيقات، أشارت اللجنة من جديد إلى قلقها بشأن التأخيرات الكبيرة في بعض الحالات، وذلك بسبب غياب التعاون من قبل الخاضعين للتحقيق أو مقدمي الشكاوى أثناء التحقيق.



28. وطُرات تأخيرات أيضًا في الحالات التي لم تتمكن فيها شعبة الرقابة الداخلية من إجراء التحقيق، بسبب تضارب المصالح أو لأسباب أخرى، مما أدى إلى ضرورة الاستعانة بمحققين خارجيين. وبناءً على توصية اللجنة، يقوم مدير شعبة الرقابة الداخلية بإنشاء قائمة من خبراء التحقيق المختارين مسبقًا لاستخدامها من قبل اللجنة. واللجنة مقتنعة بأن هذه القائمة، بمجرد مباشرة العمل بها، ستيسر إشراك محققين خارجيين في الوقت المناسب على نحو أحسن.

### باء. المراجعة الخارجية للحسابات

29. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تفاعلت اللجنة بانتظام مع مراجع الحسابات الخارجي، وهو رئيس المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة. وأجرت اللجنة جلسات خاصة مع مراجع الحسابات الخارجي.

30. وناقشت اللجنة في دورتها الخمسين مع مراجع الحسابات الخارجي تقرير تخطيط مراجعة الحسابات فيما يتعلق بمراجعة البيانات المالية لعام 2018، ولا سيما تقييم المخاطر والتركيز على التدقيق المخطط. وأعربت اللجنة عن سرورها للتحليل الذي قدمه مراجع الحسابات الخارجي وخلصت إلى أن خطة التدقيق تغطي مخاطر التدقيق الكبيرة، بما في ذلك المجالات ذات الاهتمام الخاص أو التي تهم الدول الأعضاء.

31. وناقشت اللجنة في دورتها الحادية والخمسين مع مراجع الحسابات الخارجي حالة التدقيق في منتصف المدة والمسائل المنبثقة عن ذلك.

32. كما ناقشت اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين مع مراجع الحسابات الخارجي والمراقب المالي تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن بيانات الويبو المالية لعام 2018 وتقرير إتمام التدقيق المتعلق به، والذي عرض بالتفصيل النتائج الرئيسية لمراجعة الحسابات التي تدعم الرأي التي خلصت إليه عملية المراجعة.

33. وأشارت اللجنة مع الارتياح إلى أن الويبو قد حصلت على رأي غير متحفظ في مراجعة الحسابات، وأن مراجع الحسابات الخارجي يشهد على الجودة العالية لبيانات الويبو المالية. واستشفت مراجع الحسابات الخارجي مجالًا لتبسيط البيانات المالية من خلال تركيز التعليق المالي على الجوانب المادية الرئيسية المتعلقة بالأداء المالي والصحة المالية. وأقرّ مراجع الحسابات الخارجي بالجودة العالية لإطار الويبو للرقابة الداخلية ونضجه والبيان السنوي بشأن الرقابة الداخلية. كما أوصى بمزيد من التحسين من خلال الاستفادة من فرص تحليل البيانات لأتمتة رصد العمليات التجارية الأساسية.

34. ونظرًا لأن مراجعة أداء هذا العام ركزت على الإدارة القائمة على النتائج وعلى إدارة الموارد البشرية، فإن معظم توصيات مراجعة الحسابات الستة عشر المقدمة كانت موجهة نحو زيادة تحسين هذين المجالين. إذ تتعلق إحدى هذه التوصيات بمواءمة مؤشرات الأداء المستخدمة في الإدارة القائمة على النتائج وإطار الإبلاغ الداخلي من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات من قبل الإدارة.

35. وثني اللجنة على مراجع الحسابات الخارجي لجودة التقرير ومدى سهولة قراءته وتوقيتته وتطلع إلى مواصلة التفاعل معه.

## جيم. التقارير المالية

36. في الدورة الثانية والخمسين، أطلع المراقب المالي ومدير شعبة الشؤون المالية اللجنة على مشروع البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. ووفقاً لبيان الأداء المالي، ارتفع إجمالي الإيرادات بمبلغ 21 مليون فرنك سويسري، ويُعزى ذلك أساساً إلى زيادة كبيرة في رسوم نظامي معاهدة البراءات ومدير. وانخفضت النفقات بمبلغ 19 مليون فرنك سويسري، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض تكاليف التمويل. كما تجاوز الفائض 42 مليون فرنك سويسري، أي بزيادة تقارب 24 مليون مقارنة بعام 2017. ووفقاً لبيان الوضع المالي، في 31 ديسمبر 2018، بلغ صافي أصول الويبو 261 مليون فرنك سويسري، بزيادة قدرها 59 مليون مقارنة بعام 2017.

37. وفي الدورة الثالثة والخمسين، أطلع المراقب المالي ومدير شعبة الشؤون المالية اللجنة على بعض التعديلات الطفيفة التي أدخلت على مشروع البيانات المالية استجابة لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي.

## دال. إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

### الأمن وسلامة المعلومات

38. في الدورة الخمسين، قدم كبير موظفي الأمن إلى اللجنة معلومات محدّثة عن استراتيجية الويبو لسلامة المعلومات للفترة 2016-2021. وتذكر اللجنة أن مجال أمن المعلومات العالي الخطورة هو مجال يكتسي أهمية حاسمة لنجاح الويبو المستمر في مجال الأعمال. وأعربت اللجنة عن ارتياحها للنهج المنظم المتبع، والتحليل المقدم والتقدم المطرد في تنفيذ المشاريع الواردة في خطة سلامة معلومات المؤسسة للفترة 2016-2020.

39. وأطلعت اللجنة أيضاً على خطة الأمن الإستراتيجية للفترة 2016-2021 والنتائج المخطط لها وحالة المشاريع المختلفة في إطار هذه الخطة.

### إطار الويبو للرقابة الداخلية

40. خلال الدورة الخمسين، قدم كل من مدير تخطيط البرامج والشؤون المالية (المراقب المالي) والمراقب المالي المساعد إلى اللجنة آخر المستجدات بشأن الإجراءات المتخذة والمخطط لها لتعزيز إطار الويبو للرقابة الداخلية. ورحبت اللجنة، على وجه الخصوص، بالشروع عمّا قريب في برنامج التعليم الإلكتروني بشأن إدكاء الوعي إزاء الغش والمراجعة الجارية لسياسة الويبو لمكافحة الغش. كما أثنت اللجنة على الإدارة لزيادة استخدام تحليلات البيانات من أجل أتمتة المراقبة والإبلاغ عن الاستثناءات. وبغية تجنب الازدواجية في هذه الضوابط المضمنة، تعمل شعبة الرقابة الداخلية على إعادة تصميم وتركيز أنشطتها المستمرة للتدقيق.

### إطار الويبو للمساءلة

41. ناقشت اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين مع المراقب المالي ومساعد المراقب المالي إطار الويبو للمساءلة الذي صدر مؤخراً (WO/PBC/29/4). ورحبت اللجنة بالوثيقة التي تضم مختلف عناصر المساءلة بطريقة منظمة وبشكل واضح. ولاحظت اللجنة أن العنصر 5 - المعلومات والاتصالات يركز على التواصل مع الأطراف الخارجية، واقترحت أن يجسّد

أيضاً التواصل مع أصحاب المصلحة الداخليين. واقترحت اللجنة أيضاً أن تجري الإدارة تقييماً لتنفيذ الإطار في وقت مناسب في المستقبل.

#### هاء. تنفيذ توصيات الرقابة

42. استعرضت اللجنة، في كل دورة من دوراتها، حالة تنفيذ توصيات الرقابة، بناءً على البيانات المقدمة من قاعدة البيانات المركزية لشعبة الرقابة الداخلية TeamCentral. وفي وقت كتابة هذا التقرير، أُبلغت اللجنة أن عدد توصيات الرقابة المفتوحة بلغ 155 توصية، منها 68 (44 في المائة) ذات أولوية عالية. وبلغ مجموع التوصيات الناتجة عن التزامات الرقابة الداخلية 132 توصية (85 في المائة)؛ وصدرت توصيتان عن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ومنذ بداية الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض العدد الإجمالي للتوصيات المفتوحة بنسبة 14 في المائة؛ وأُعربت اللجنة عن ارتياحها لأن الإدارة وشعبة الرقابة الداخلية تراقبان بنشاط حالة توصيات الرقابة وتعملان على تنفيذها تنفيذاً كاملاً.

43. وفي ضوء العدد الكبير من التوصيات العالقة منذ وقت طويل التي قدّمتها شعبة الرقابة الداخلية، اقترحت اللجنة إجراء مراجعة دورية للتأكد من أنها لا تزال سديدة، وإعادة تقييم مستوى المخاطر المتبقية. وأُبلغت اللجنة أن الأمانة والشعبة تعترضان استعراض التوصيات التي قدّمت قبل ثلاث سنوات على الأقل بحلول نهاية السنة.

44. ولاحظت اللجنة في دورتها الحادية والخمسين أن عدداً من التوصيات التي قدّمها مراجع الحسابات الخارجي السابق قد وصفها الإدارة بأنها "مكتملة"، ولكنها لا تزال تنتظر موافقة مراجع الحسابات الخارجي الحالي. ومن ثمّ، استعرض مراجع الحسابات الخارجي توصيات المراجعة الخارجية المعلقة وأكد أن 12 منها قد اكتملت، في حين أن سبع منها لا تزال قيد التنفيذ. واقترحت اللجنة أن تقوم شعبة الرقابة الداخلية بمواءمة إحصاءاتها بشأن توصيات المراجعة الخارجية مع البيانات المقابلة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن بيانات الويبو المالية لعام 2018.

45. كما استعرضت اللجنة، في دورتها الخمسين، ومرة أخرى في دورتها الثالثة والخمسين، حالة التوصيات التي قدّمها وحدة التفتيش المشتركة والموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين. وأُعربت اللجنة عن ارتياحها للتقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات والطريقة المنظمة التي ترصد بها الأمانة عملية التنفيذ وتقدم التقارير عنها. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن هناك سوى 14 توصية معلقة من تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2018 والسنوات السابقة، وكان معظمها قيد التنفيذ الفعلي.

#### واو. الأخلاقيات وأمين المظالم

##### مكتب الأخلاقيات

46. وفقاً لاختصاصاتها، تقوم اللجنة، في دورتها الأخيرة من العام السابق، بمراجعة خطة العمل السنوية المقترحة لمكتب الأخلاقيات وتقديم المشورة بشأنها. ونظراً لأن اللجنة لم تتلق خطة العمل المقترحة لعام 2019 في الوقت المحدد للمراجعة، فقد استعرضت اللجنة وأحاطت علماً بخطة العمل 2019 التي وافقت عليها الإدارة بالفعل. وتضمنت خطة العمل مختلف الأنشطة المخطط لها في إطار مجالات المسؤولية المسندة إلى مكتب الأخلاقيات، وتناولت جملة أمور من بينها مستويات الأولوية والنتائج المتوقعة والتواريخ المستهدفة المعمول بها، على النحو الذي اقترحه اللجنة. كما اقترحت اللجنة المضي قدماً في تحسين نسق خطط العمل المستقبلية، على سبيل المثال، من خلال تضمين بيانات القضايا المحالة المتوقعة. وتتوقع اللجنة من

رئيسة مكتب الأخلاقيات أن تقدم في المستقبل خطة العمل السنوية المقترحة قبل وضع صيغتها النهائية لاستعراضها وإسداء المشورة بشأنها.

47. وتنص الاختصاصات على أن تستعرض اللجنة سياسات الأخلاقيات المقترحة وتقدم المشورة بشأنها. وفي الوقت الحالي، لا يزال عمل مكتب الأخلاقيات خاضعاً للتعليمات المكتنية لمكتب الويبو للأخلاقيات (OI 25/2010)، الصادرة في يونيو 2010، والتي عفا عليها الزمن. وفي مايو 2018، قدمت اللجنة تعليقات واقتراحات مستفيضة بشأن تعليمات مكتنية جديدة مقترحة لمكتب الأخلاقيات في الويبو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تابعت اللجنة بانتظام حالة هذه الوثيقة التي تُعنى بالسياسات، والتي تعتبرها أساسية لإدارة مكتب الأخلاقيات على نحو رشيد وتحديد ولايته. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن اللجنة قد تلقت بعد نسخة منقحة من تلك الوثيقة. والتزمت رئيسة مكتب الأخلاقيات بتقديم مشروع منقح قبل الدورة الرابعة والخمسين للجنة من أجل مزيد المراجعة والمناقشة، حسب الاقتضاء.

48. وفي نوفمبر 2017، وبعد التشاور مع اللجنة الاستشارية، تم سن سياسة الويبو بشأن الإفصاح المالي وإعلان المصالح (OI/36/2017). وبناءً على الخبرة المكتسبة حتى الآن، أعدت الويبو مجموعة من التعديلات المقترحة على السياسة لتطبيقها على دورة الإيداع لعام 2018. واستعرضت اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين التغييرات المقترحة وأعربت عن ارتياحها للتفسيرات التي قدمتها رئيسة مكتب الأخلاقيات. وأشارت اللجنة إلى أن مراجع الحسابات الخارجي سيواصل مراجعة إعلانات الإفصاح المالي وإعلان المصالح؛ ومع ذلك، سوف تقوم رئيسة مكتب الأخلاقيات في المستقبل بمراجعة عمليات الإفصاح عن معايير التدقيق الدولية للقطاع العام لضمان توافرها في الوقت المناسب لإعداد البيانات المالية السنوية.

49. وفي الدورة الثالثة والخمسين، قدمت رئيسة مكتب الأخلاقيات تقريراً مرحلياً شفويًا. وأشارت اللجنة بارتياح إلى أن الدعم الإداري بدوام جزئي أصبح متاحًا لمكتب الأخلاقيات.

#### أمين المظالم

50. ناقشت اللجنة في دورتها الخمسين مع أمين المظالم تقرير نشاطه لعام 2017، الصادر في 15 أغسطس 2018، إضافة إلى الملاحظات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير. كما أطلع أمين المظالم اللجنة على تنفيذ الإخطار لمنع المنازعات. ورأت اللجنة أن الدول الأعضاء قد تستفيد من المعلومات الواردة في تقرير نشاط أمين المظالم وأن الويبو قد تنظر بالتالي في تقديم تقارير في المستقبل إلى لجنة التنسيق. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن تقرير نشاط أمين المظالم لعام 2018 متاحًا ليخضع للمراجعة والمناقشة من قبل اللجنة.

#### زاي. مسائل أخرى

##### تقارير استثمارات الويبو

51. بناءً على طلب الدول الأعضاء، قدمت الإدارة إلى اللجنة في كل دورة من دوراتها تقارير أداء الاستثمار الشهرية وتقارير مراقبة الاستثمار الشهرية، التي أعدها مستشارو الاستثمار والمتعهد، على التوالي. وتود اللجنة أن توضح أن دورها يقتصر على نقل المعلومات الواردة في تقرير أداء الاستثمار وتقرير مراقبة الاستثمار ولا تقدم أي ضمانات في هذا الصدد.

52. وفي الدورة الثانية والخمسين، أطلع مدير الشعبة المالية اللجنة على إطار الاستثمار وهيكل الإدارة، وقدم توضيحات بشأن تقارير مراقبة الاستثمار وتقارير أداء الاستثمار. وأعربت اللجنة عن ارتياحها إزاء الإطار العام وهيكل الإدارة، كما أعربت عن تقديرها للتفسيرات المقدمة، والتي تسر استعراض اللجنة لتقارير الاستثمار.

53. واستناداً إلى المراجعات الدورية، تؤكد اللجنة أن المعلومات المقدمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تبين أنه خلال الفترة المستعرضة، واستناداً إلى مؤشر سوق الاستثمار، حققت جميع الأدوات في محفظة استثمارات الويبو النتائج المتوقعة وتمت إدارتها وفقاً لاستراتيجية الاستثمار المعلن عنها. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد اللجنة أن المتعهد لم يبلغ عن أية خروقات، سواء كانت نشطة أو سلبية، ولا عن أية استثناءات مبررة.

54. وتؤيد اللجنة رأي مراجع الحسابات الخارجي الذي مفاده أنه لا يزال هناك مجال لتقديم تقارير رسمية أكثر انتظاماً من قبل الإدارة لإبلاغ لجنة الميزانية عن أنشطة الويبو الاستثمارية

#### *التحقيق والعمليات المرتبطة به*

55. خلال الدورة الثامنة والعشرين، طلبت لجنة البرنامج والميزانية من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مراجعة ميثاق الرقابة الداخلية للويبو أو سياسة التحقيق واقتراح تعديلات عليها، وذلك بهدف توضيح الجداول الزمنية المستهدفة في عمليات الإبلاغ والتحقق.

56. واستعرضت اللجنة في دورتها الحادية والخمسين ميثاق الويبو للرقابة الداخلية وسياسة الويبو للتحقيق وسياسة الويبو للحماية من الانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء السلوك وبسبب التعاون مع عمليات مراجعة الحسابات أو التحقيقات المأذون بها حسب الأصول، والوثائق الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة التقارير ذات الصلة لوحدة التفتيش المشتركة وكذلك الممارسات في المنظمات الأخرى المنضوية تحت لواء منظومة الأمم المتحدة.

57. وخلصت اللجنة إلى أن الأطر الزمنية المستهدفة المحددة في الويبو كانت كافية بشكل عام وأنه لا يوجد ما يبرر إدخال تعديلات على ميثاق الويبو للرقابة الداخلية. ومع ذلك، أوصت اللجنة ببعض التعديلات على سياسة التحقيق وسياسة الحماية من الانتقام، بهدف تعزيز الوضوح وضمان الاتساق في تطبيق الجداول الزمنية المقررة. ولهذه الغاية، شاركت اللجنة مع الأمانة مشروع تقرير حول "الجداول الزمنية المستهدفة للتحقيق والعمليات المرتبطة به"، بما في ذلك تقييم اللجنة والعديد من التوصيات الموجهة إلى المدير العام وإلى مدير شعبة الرقابة الداخلية. وخلال الدورة الثانية والخمسين، وضعت اللجنة اللمسات الأخيرة على التقرير، مع إيلاء الاعتبار إلى التعليقات الواردة من الأمانة. وقُدّم التقرير إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثلاثين (WO/PBC/30/14).

#### *استعراض وحدة التفتيش المشتركة للجان التدقيق/الرقابة في منظومة الأمم المتحدة*

58. استعرضت اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين مشروع تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض لجان التدقيق/الرقابة في منظومة الأمم المتحدة وقدمت التعليقات بشأنه. وأعربت اللجنة عن سرورها لملاحظة أن الويبو تستوفي معظم معايير التقييم الثلاثة عشر للجان الرقابة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وأن وحدة التفتيش المشتركة قد أشارت إلى بعض الترتيبات في الويبو على أنها ممارسات جيدة.

## رابعاً. ملاحظات ختامية

59. تود اللجنة أن تعرب عن تقديرها للمدير العام، والإدارة، ومدير شعبة الرقابة الداخلية، والمستشار القانوني، ورئيسة مكتب الأخلاقيات وكبار المديرين الآخرين، إضافة إلى مراجع الحسابات الخارجي، على وقتهم ووضوحهم وانفتاحهم في التفاعل معها، وعلى ما قدموه من معلومات قيّمة.

[نهاية الوثيقة]